E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1996/89
18 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦
البند ٢ من جدول الأعمال

التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة

ملخص الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٤ - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

الملخص الذي قدمه السفير جان ماري كاكو جيرفيس،
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مقدمة

١ - عقد الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وكان موضوع الجزء "التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة". وحضر الجزء عدد كبير من الوزراء وغيرهم من الممثلين رفيعي المستوى.

٢ - وخلال هذا الجزء، أجرى المجلس، في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، حوارا سياسيا مكثفا بشأن القضايا الرئيسية في الاقتصاد العالمي مع السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والسيد برابهاكار ر. نارفيكار، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي والسيد سفين ساندستروم، مدير البنك الدولي. ولوحظ مع الأسف عدم حضور ممثل لمنظمة التجارة العالمية.

أولا - الحوار السياسي

٣ - ركّز الحوار السياسي مع الأمين العام للأونكتاد والممثلين المسؤولين لرؤساء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على الاتجاهات في الاقتصاد العالمي؛ ومسألة العولمة؛ والتجارة؛ والدين؛ وتدفق الموارد

220796 220796 96-17884

والتعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. وتناول الحوار أيضا أهمية تعاون الدول في مكافحة مشكلة المخدرات.

ألف - الاقتصاد العالمي والتعاون الدولي

٤ - إن تطور نمو الاقتصاد العالمي مشجع على الرغم من أن الأداء الاقتصادي في العديد من البلدان لا يزال دون مستوى امكاناتها. وتساهم البلدان النامية، كمجموعة، مساهمة كبيرة في نمو الاقتصاد العالمي. والنمو في هذه البلدان، الذي يبدو في العديد من الحالات - لا سيما في آسيا وإلى حد ما في أمريكا اللاتينية - مستقلا عن النمو أو عدم النمو في الاقتصادات المتقدمة النمو، يتوقع أن يستمر في تجاوز النمو في البلدان الصناعية في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. ولا تساهم البلدان النامية في النمو العالمي فحسب بل وكذلك في سياسات التثبيت الكلية على الصعيد العالمي، لا سيما من خلال زيادة استقرار الأسعار داخليا وتحرير الأسواق المالية إلى حد كبير. بيد أن النمو ما زال غير متكافئ، إذ أن هناك عددا صغيرا من البلدان النامية يحقق نموا سريعا، وعدد أكبر يشهد تحسنا في الأداء، ومجموعة ثالثة، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية تأتي في المؤخرة. ولا يزال العديد من البلدان النامية يواجه مشاكل الفقر، ونقص الهياكل الأساسية، والقيود الرأسمالية وانخفاض مستويات التنمية الاجتماعية. وهناك العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال يتجه حاليا نحو تحقيق زيادة في النمو. بيد أن هذه البلدان ستظل في حاجة إلى المساعدة الدولية في الفترة المقبلة للتغلب على مشاكل التحول.

٥ - ويجب أن تواصل جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية تطبيق السياسات السليمة، وإجراء التغييرات الهيكلية والإصلاحات الاقتصادية، من أجل دعم النمو والتنمية والتعجيل بهما. وفي الوقت نفسه، جرى التأكيد على أهمية البيئة الاقتصادية الخارجية، لا سيما آثار السياسات والتطورات الاقتصادية والتجارية في البلدان المتقدمة النمو وكذلك آثار التعاون الاقتصادي الدولي. وقدم اقتراح يدعو البلدان الصناعية، الرئيسية إلى تنسيق سياسات التوسع الاقتصادي لزيادة الطلب ومكافحة البطالة، في سياق تعميق تحرير التجارة. ولن تتوقف بيئة النمو المرتقب في البلدان النامية على استمرارها في إجراء تكييفات كبيرة في سياساتها بل ستعتمد أيضا على الزخم المستمر والقوي في مجال تحرير التجارة العالمية مما يؤدي إلى تحقيق نمو سريع في التجارة العالمية. ولا يمكن التغلب على المشاكل الحادة لأقل البلدان نموا التي ازداد عددها، إلا باتخاذ إجراء دولي حاسم وتقديم مساعدات دولية إلى تلك البلدان. وينبغي تعزيز الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتوسيع نطاقها لتشمل المجتمع المدني ككل.

٦ - وحددت المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا إطار التعاون الدولي من أجل التنمية وأسفرت عن التزامات لتكثيف التعاون الدولي لأغراض التنمية. ويجب تركيز الاهتمام حاليا على التنفيذ على

الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن تستند الاستراتيجية الانمائية إلى الخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية القطرية، وأن تكون خاصة بكل قطر، مع التسليم بأن البلدان النامية تواجه قيودا ومشاكل مشتركة عديدة. والتعاون الدولي ضروري لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهدافها الإنمائية.

باء - العولمة

٧ - إن العولمة، لا سيما التكامل المالي العالمي، تعني إتاحة الفرص ومواجهة التحديات. وفي الوقت الذي نواصل فيه تقييم المخاطر والمنافع المرتبطة بالعولمة، يتعين علينا أيضا أن نعالج مسألة خطة ما بعد العولمة. ويقوم عدد من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال بتحرير تجارته وبيئته الاستثمارية. ونتيجة لذلك، ازداد حجم تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية زيادة كبيرة وصار مكملا للمدخرات المحلية والمساعدة الخارجية. بيد أنه، حتى الآن، اتجه ثلاثة أرباع هذه التدفقات إلى ١٢ بلدا فقط، وهذه التدفقات يمكن وقفها بسهولة أو عكس اتجاهها. ولذلك، يجب مواصلة وتكثيف الجهود الحالية المبذولة لإنشاء نظام للتعاون المالي قادر على توفير الإنذار المبكر ومنع نشوء أزمات مالية خطيرة. واقترح أن يولي أيضا المجتمع الدولي الاهتمام، حسب الاقتضاء وبالتعاون مع الحكومات الوطنية، لسبل معالجة الآثار السلبية على البلدان النامية التي يمكن أن تنجم عن التدفقات الخارجية المفاجئة لرؤوس الأموال الخاصة. ومن الأفضل أن تقوم الاقتصادات المتقدمة النمو بإدراج البعد الدولي في سياساتها الاقتصادية الكلية والنقدية نظرا لما لها من تأثير حاسم على النمو والتنمية في العالم.

٨ - وتناولت المناقشات المتعلقة بالعولمة حتى الآن التجارة في السلع والخدمات وتغاضت عن تدفقات التكنولوجيا والعمالة والهجرة. واقترح أن يشكل حراك العمالة جزءا من برنامج تحرير التجارة.

جيم - التجارة

٩ - بينما اتخذ جميع الأطراف في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تدابير لتحرير التجارة، اعتمدت بلدان نامية عديدة أيضا تدابير من جانب واحد. ويجب زيادة تعميق الجهود المبذولة لتحرير التجارة في جميع البلدان، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة المتفق عليها دوليا لمعالجة الحالات الخاصة في البلدان النامية.

١٠ - وللتعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي أهميتهما أيضا. وينبغي عدم السعي إلى تكثيف التعاون الإقليمي بوصفه بديلا لعملية تحرير التجارة العالمية بل ينبغي أن يسهم ذلك في إقامة نظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف.

دال - الدين وتدفقات الموارد

١١ - إن إيجاد حلول دائمة لأعباء الدين الثقيلة على عاتق أقل البلدان نموا أمر له أهميته في محاربة الفقر. وأعرب عن الأمل في إيجاد حل حيث يواصل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بذل جهودهما المشتركة والجارية من أجل الوصول بمشاكل الدين الخارجي التي تعاني منها البلدان الفقيرة المثقلة إلى حد كبير بالديون، بما في ذلك الدين المتعدد الأطراف، إلى مستوى يمكن تحمّله.

١٢ - وتدعو الحاجة إلى تقديم موارد جديدة وإضافية، متعددة الأطراف وثنائية، على حد سواء لتحقيق الالتزامات المتّفق عليها في المؤتمرات الدولية الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عُقدت مؤخرا. ولا بد من التصدي بصورة عاجلة لمشكلة انخفاض المساعدة الانمائية الرسمية. كما تدعو الحاجة إلى تقديم موارد إضافية كافية لتمكين المؤسسات المالية الدولية من تنفيذ ولاياتها، وأحيط علما بالاتجاهات والتطورات الأخيرة المثيرة للارتباك في ذلك المجال.

١٣ - وعقب الاتفاق على تجديد موارد المساعدة الإنمائية الدولية، لا بد من ضمان تنفيذ الالتزامات ذات الصلة. وتم الإعراب عن القلق إزاء عدم استكمال التجديد العاشر لموارد المساعدة الإنمائية الدولية واحتمالات التجديد الحادي عشر. ولقد أنشئ على أساس دائم مرفق التكييف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي؛ وينبغي التوصل في أسرع وقت ممكن إلى اتفاق بشأن طرق تمويله. ويجري النظر حاليا في مسألة زيادة الحصص زيادة كبيرة في استعراض الحصص العام الحادي عشر. وينبغي استكمال وتنفيذ الاتفاق على المخطط العام لوضع ترتيب جديد من أجل مضاعفة الموارد المتاحة في إطار الترتيبات العامة للاقتراض.

هاء - التكيف الهيكلي

١٤ - أظهرت المناقشات توافقا متزايدا في الآراء على الصعيد الدولي بشأن العناصر الرئيسية للسياسات الاقتصادية الصحيحة. ولا يزال التحدي الرئيسي متمثلا في التصميم الملائم والتنفيذ الفعال لبرامج التكيف الهيكلي، تراعي تماما البعد الاجتماعي. وعلى الرغم من أن التحسين الذي حدث مؤخرا في النمو في أفريقيا يوحي بأنه من الممكن أن تؤدي برامج التكيف الهيكلي المصممة تصميما جيدا إلى استعادة النمو، إلا أن التجربة تدلل بوضوح على أنه لا بد لبرامج التكيف الهيكلي أن تأخذ في اعتبارها ضرورة توسيع الاستثمارات الاجتماعية، وتوفير شبكة للأمان الاجتماعي تخفف من حدة الفقر. وينبغي أن تكفل سياسات حماية القطاعات الاجتماعية أن يكون للفقراء رأيا أقوى فيما يتصل بتصميم الخطط وتحديد الأولويات. وينبغي إيلاء الأولوية لبناء قدرات الحكومات فضلا عن إعطاء دور ملائم للمجتمع المدني. وينبغي تكثيف الجهود لتنفيذ الالتزام الثامن من إعلان كوبنهاغن[1] فيما يتعلق ببرامج التكيف الهيكلي.

واو - التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

١٥ - تم إحراز تقدم في التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في عدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أن المبادرة الخاصة بشأن أفريقيا المتخذة في منظومة

---

(١) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية، كوبنهاغن ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

الأمم المتحدة بأسرها وفِرق العمل المشتركة بين الوكالات والتابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بمتابعة المؤتمرات الرئيسية، من بين هيئات أخرى، توفر سبلا مفيدة لتعزيز التعاون بين مؤسسات بريتون وودز وبقية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وهناك دعوة لقيام مزيد من التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ولإجراء حوار أوثق في مجال السياسات على الصعيد الحكومي الدولي بشأن القضايا التي تمس السياسات الاقتصادية الكلية على الصعيد العالمي وتعزيز التعاون على الصعيد القطري، على حد سواء. وأكد عدد من المتكلمين أن تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ينبغي أن يتجنب، في سياق النظام التنفيذي للأمم المتحدة، وضع اشتراطات وسياسات تقييدية جديدة. وأحيط علما بالإصلاحات الجارية في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وأعرب أيضا عن الترحيب بإصلاح الأونكتاد، لا سيما توحيد وتبسيط آليته الحكومية الدولية وهيكل أمانته، والولاية الواضحة والأكثر تحديدا والأكثر تعزيزا التي أنيطت به في دورته التاسعة. وجرى التأكيد على ضرورة استكشاف سبل لتوسيع تنسيق المؤسسات النقدية والمالية وتعزيزها.

١٦ - ولاحظ كثير من المتكلمين أن الحوار الرفيع المستوى الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع رؤساء المؤسسات التجارية والمالية المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالسياسات قد ثبت أنه مفيد جدا لتيسير مناقشة القضايا الاقتصادية الدولية بما في ذلك القضايا الناشئة عن عملية العولمة وتحرير التجارة. وأشار بعض المشتركين إلى أن الحوار سيكون أكثر نفعا إذا زاد تركيزه على مواضيع مختارة. واستُرعي الانتباه إلى ضرورة استمرار المشاركة في الحوار المتعلق بالسياسات الذي يستغرق يوما واحدا على مستوى الرؤساء التنفيذيين، على غرار ما حدث في السنوات الماضية. وطلب إلى رئيس المجلس متابعة هذه المسألة مع الأطراف المعنية.

زاي - مكافحة إساءة استخدام العقاقير

١٧ - جرى التأكيد على ضرورة دمج مكافحة إساءة استعمال المخدرات في الخطط الوطنية والعالمية في مجال السياسات العامة. وتدعو الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتعدد الأبعاد تجاه هذه المشكلة، بمشاركة فعالة من جانب جميع الشركاء بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

ثانيا - التعاون الدولي لمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة

١٨ - يوفر تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي لمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة، (E/1996/57)، وثيقة المعلومات الأساسية للمناقشة التي جرت في الجزء الرفيع المستوى. ويقدم التقرير نظرة عامة موجزة وشاملة عن حجم الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها في جميع أنحاء العالم، والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمشكلتي الجريمة المنظمة وغسل الأموال. ويركز على التكلفة الاقتصادية لإساءة استعمال المخدرات وآثارها على المجتمع.

١٩ - وهناك أوجه وأبعاد كثيرة للتحدي الذي يواجه المجتمعات بسبب إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها؛ فهو يتجاوز الحدود الوطنية والجغرافية، ويؤثر على مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية ويمس كثيرا من القضايا الاجتماعية والاقتصادية. ولإساءة استعمال المخدرات آثار اجتماعية مدمرة، بما في ذلك تأثيرها المشين على الشباب والأسر والفئات الاجتماعية وأماكن العمل، وما يترتب عليها أيضا من عواقب صحية ضارة، بما في ذلك العواقب الناجمة عن العلاقة القائمة بين إساءة استعمال المواد المخدرة وعدد من الأمراض والاضطرابات الرئيسية وانتشار فيروس نقص المناعة/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

٢٠ - وتستمد منظمات الاتجار بالمخدرات، من أنشطتها وغسل حصائلها غير المشروعة، قوة اقتصادية كافية لكي تقوض، عن طريق الفساد، المؤسسات الديمقراطية وتشوه الاقتصادات من خلال الآثار المترتبة على مشاركتها بمبالغ كبيرة جدا في الأجهزة المالية، واضطلاع المتجرين بالمخدرات بالأعمال التجارية المشروعة. وهناك رابطة قوية بين الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والارهاب بجميع أشكاله، والجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة، وجميعها تشكل أخطارا رئيسية تهدد الأمن الوطني والدولي.

٢١ - ويمس خطر المخدرات البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. فالاتجاهات والأنماط الحالية لإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها جعلت من العسير تصنيف البلدان كبلدان منتجة وبلدان عبور وبلدان مستهلكة.

٢٢ - ويقتضي حجم هذه المشكلة إعادة تأكيد الإرادة السياسية والالتزام الوطني باتخاذ اجراء ايجابي، وتعزيز التعاون الدولي القائم على المسؤولية الجماعية والمشاركة، والتضامن الدولي في تنفيذ استراتيجيات مقابلة. وينبغي القيام بمبادرات للتصدي لمشكلة المخدرات مع مراعاة الاحترام التام للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية.

٢٣ - ويقتضي الأمر اتباع نهج شامل متعدد التخصصات ومتوازن لمعالجة التعقيد المتزايد لظاهرة المخدرات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وتعتمد الحكومات حاليا بصورة متزايدة استراتيجيات وطنية في مجال المخدرات تقوم على اتباع نهج متوازن يتم بمقتضاه عدم الفصل بين الحد من الطلب على المخدرات وتقليل المعروض منها، وتعزز عناصر تلك الاستراتيجيات بعضها بعضا. وينبغي أن تكون تدابير الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل الاجتماعي جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات مراقبة المخدرات بوصفها مكملة لتدابير إنفاذ القوانين التي تستهدف الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٢٤ - وأحد الشروط الأساسية لزيادة توثيق التعاون في مجال مراقبة المخدرات هو التصديق العالمي على المعاهدات الدولية المتعلقة بمراقبة المخدرات وهي: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. والمعاهدات الحالية بشأن مراقبة المخدرات وبرنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشر يوفران الإطار اللازم للتعاون الدولي. وفي حين يمكن تحسين هذه الصكوك، إلا أنه من الأهمية بمكان توافر الإرادة السياسية والالتزام المستمر من جانب الحكومات لضمان تنفيذها على النحو الفعال. كما أن اعتماد تشريعات وسياسات محلية قوية، شرط أساسي للاستفادة التامة من فرص التعاون الدولي التي تتيحها المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، لا سيما اتفاقية عام ١٩٨٨. وخلال الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، جددت الحكومات التزامها باتخاذ اجراء حازم وفقا لخطوط السياسات العامة الموجودة حاليا.

٢٥ - وكانت هناك معارضة قوية لإضفاء الصبغة القانونية على استعمال المخدرات في الأغراض غير الطبية. فالمبادرات التي تحيد عن السياسات التي ينتهجها المجتمع الدولي لمراقبة المخدرات، تقوض الجهود المبذولة لتنفيذ المعاهدات المتعلقة بمراقبة المخدرات. وتجدر الإشارة الى أن الغالبية العظمى من الشباب في جميع أنحاء العالم اختارت ألا تستعمل المخدرات غير المشروعة ونبذ السكان عموما المخدرات غير المشروعة.

٢٦ - ومن المهم، في سبيل إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الصكوك المتعلقة بمراقبة المخدرات، أن يتم تقييم التدابير التي اتخذتها الحكومات، وقياس الصعوبات التي تواجه تنفيذها، وتحديد المجالات التي تتطلب تقديم المساعدة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تقديم تقارير دورية الى لجنة المخدرات عن التدابير المتخذة لتعزيز تنفيذ تلك الصكوك.

٢٧ - ورؤي أنه من المهم أن تنشئ الحكومات الإطار اللازم لضمان التنسيق بين الإجراءات وتوحيدها على الصعيد الوطني، وأن تضع خططا رئيسية وطنية شاملة لمراقبة المخدرات بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، كآلية لضمان التنسيق في تنفيذ السياسات المتعلقة بمراقبة المخدرات على الصعيد الوطني.

٢٨ - وأبلغ عديد من الممثلين المجلس بالتدابير التي اتخذتها حكوماتهم للوفاء بالتزاماتها التعاهدية ومواجهة خطر المخدرات. وفي هذا الصدد، تم اعتماد تشريعات جديدة وتعديل مجموعة من القوانين الجنائية للاستجابة لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، ولتيسير التحقيق في جرائم الاتجار بالمخدرات وملاحقاتها قضائيا. وتم أيضا إبرام اتفاقات ووضع ترتيبات اقليمية وثنائية لتيسير التعاون بين الحكومات وتعزيز قدرتها على محاربة جماعات الاتجار بالمخدرات والتصدي للاتجار بالمخدرات العابر للحدود، وغسل الأموال، وتحويل السلائف. وأوجز العديد من المتكلمين الخطوط العريضة لعدد من البرامج الشاملة للحد من الطلب على المخدرات تستهدف التصدي للمشاكل المحلية الناجمة عن إساءة استعمال المخدرات، وقدموا تقارير عن النجاحات التي تم تحقيقها في الحد من الطلب على المخدرات. واسترعي انتباه المجلس الى عدد من الاتجاهات في مجالي إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، وأكد عديد من الممثلين على مشكلة تزايد إساءة استعمال المخدرات التركيبية التي لها خواص منشطة.

٢٩ - وتتصف منظمات الاتجار بالمخدرات بالعنف والوحشية والقسوة البالغة إزاء المسؤولين عن كفالة إنفاذ القانون وتطبيق النظام. وينبغي تزويد موظفي إنفاذ القوانين بالتدريب الكافي المتخصص لمواجهة العمليات التي تقوم بها هذه المنظمات.

٣٠ - وتشكل الجهود المبذولة لمجابهة غسل الأموال جزءا لا يتجزأ من المراقبة الدولية للمخدرات. وهي ضرورية من أجل استهداف القوة الاقتصادية للمتجرين بالمخدرات ومنع آثارها التشويهية على الأسواق المالية. وينبغي تعزيز الاجراءات الدولية لمكافحة غسل الأموال عن طريق التنفيذ الكامل والفعال لأحكام اتفاقية عام ١٩٨٨ بشأن غسل الأموال، لا سيما المادة السابعة منها، وعقد اتفاقات أو وضع ترتيبات ثنائية واقليمية ومتعددة الأطراف بشأن غسل الأموال. ويقتضي الأمر وجود التزام قوي من جانب جميع الحكومات واقترح بعض المتكلمين إيلاء النظر في إعداد صك دولي بشأن غسل الأموال، في حين أكد البعض الآخر على أهمية تنفيذ الصكوك القائمة. واقترح أيضا امكانية إنشاء وحدة معنية بغسل الأموال مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وشعبة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة للأمانة العامة.

٣١ - ومن الضروري أن تزيد الحكومات من جهودها المبذولة للحد من انتاج المخدرات غير المشروعة وخفض المعروض منها. وتم التأكيد، في هذا الصدد، على ضرورة أن تزيد الحكومات من جهودها لمنع تحويل السلائف والمواد الكيميائية الأساسية التي تستخدم غالبا في التصنيع غير المشروع للمخدرات غير المشروعة، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، عملا بالمادة ١٢ من اتفاقية عام ١٩٨٨.

٣٢ - وتمثل برامج التنمية البديلة عنصرا أساسيا في البرامج الدولية لمراقبة المخدرات. وينبغي أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بدور حفاز، وأن ينظر في تقديم أموال ابتدائية للشروع في تنفيذ برامج التنمية البديلة. أما وكالات المساعدة الثنائية، والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المشاركة في تقديم المساعدة التقنية وكذلك المؤسسات المالية الدولية، فإن عليها أن تقوم بدور أكثر نشاطا في دعم برامج التنمية البديلة جنبا الى جنب مع القضاء على محاصيل المخدرات. ومع التسليم

بالنفقات الكبيرة التي تستلزمها التنمية البديلة، فإن من الضروري قيام تكامل وتعاون بين مختلف الوكالات المعنية. وينبغي إدماج أنشطة مراقبة المخدرات في الاستراتيجيات الإنمائية كجزء لا يتجزأ منها. ومن الضروري أيضا التزام الحكومات وإشراك السكان الريفيين المتضررين في عملية صنع القرار.

٣٣ - وتم التأكيد على ضرورة بذل جهود أقوى للحد من الطلب على المخدرات غير المشروعة. وينبغي تعبئة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، للقيام بدور أنشط في الحد من الطلب على المخدرات، وبذل مزيد من الجهود في مجال الوقاية الأولية. ومن الأهداف الهامة أيضا زيادة الوعي بأخطار إساءة استعمال المخدرات، لا سيما في صفوف الأطفال والشباب وغيرهم من الفئات المعرضة لتلك الأخطار. ويعد تثقيف الشباب عنصرا حاسما في الحد من الطلب على المخدرات.

٣٤ - ولإعطاء مزيد من الأولوية للحد من الطلب على المخدرات، يرى العديد من الوفود أن من المهم وجود إعلان بشأن المبادئ التوجيهية للحد من الطلب غير المشروع على المخدرات. وطُلب الى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يواصل على سبيل الأولوية، وضع الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية للحد من الطلب على المخدرات. وينبغي أن يسهم هذا الإعلان في إرساء مبادئ عامة ومبادئ توجيهية وقواسم مشتركة تلقى قبولا لدى المجتمع الدولي.

٣٥ - والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، لها أدوار حاسمة ينبغي أن تقوم بها للحد من الطلب غير المشروع على المخدرات. وينبغي الإشارة بوجه خاص الى أهمية الوقاية عن طريق البرامج التثقيفية لحماية الشباب وأطفال الشوراع وينبغي أن تعالج برامج الحد من الطلب على المخدرات الأبعاد الأخلاقية والثقافية للمشكلة من خلال السياسات والبرامج التعليمية.

٣٦ - ويفتقر كثير من البلدان النامية الى الموارد اللازمة لتنفيذ أحكام المعاهدات الدولية المتعلقة بمراقبة المخدرات تنفيذا تاما، وتطبيق إنفاذ القوانين وتدابير المراقبة التي تتناسب مع حجم مشكلة المخدرات. وتشكل إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها عبئا إضافيا يقوض التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في تلك البلدان. وقد دعي برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الى تقديم المساعدة الى الدول الأفريقية في تنفيذ خطة العمل الأفريقية لمراقبة المخدرات التي من المقرر أن تعتمدها منظمة الوحدة الأفريقية في تموز/يوليه ١٩٩٦. وتم التأكيد على تشجيع الجهود الجارية التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لإدراج العناصر المتعلقة بمراقبة المخدرات في استراتيجيات التنمية الوطنية وكذلك في البرامج الدولية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي. وأشير، في هذا الصدد الى ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة المالية والتقنية الى البلدان النامية.

٣٧ - ويلزم أيضا تقديم المساعدة الى الجهود المتعلقة بمكافحة خطر المخدرات التي تبذلها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والتي تضررت من الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها والذي

أتاح للجماعات الإجرامية المنظمة الوسائل اللازمة للسعي من أجل تقويض العملية الديمقراطية وإعاقة قيام اقتصاد سوقي قابل للاستمرار.

٣٨ - وأعرب عن التأييد القوي للنهج الإقليمي ودون الإقليمي الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي ما زال فعالا للغاية كوسيلة لتعزيز التعاون وتنسيق الأنشطة في مجال مراقبة المخدرات على الصعيد الإقليمي وخاصة في التصدي للاتجار عبر الحدود. ودعي البرنامج إلى أن يواصل، كأولوية، دعم المبادرات الرامية إلى توثيق التعاون الإقليمي ودون الإقليمي.

٣٩ - وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بوصفه مركزا للخبرة، أن يُحسن من قدرته على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالجوانب المختلفة لمشكلة المخدرات بهدف تيسير تقديم المشورة في مجال السياسات العامة وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء استنادا إلى تقييم الجوانب المختلفة لقضية المخدرات. وبعد تنمية قدرة البرنامج على إدارة المعلومات وتحليلها يُعد عنصرا حاسما لدوره القيادي والتنسيقي داخل وخارج الأمم المتحدة. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تُحسن الحكومات قدرتها على جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بمشكلة المخدرات المحلية. وينبغي أن تتعاون السلطات مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن طريق الاستجابة للطلبات المقدمة منهم للحصول على هذه المعلومات. وأشار بعض الممثلين إلى التقارير القطرية بوصفها الأساس في استعراض حالة المخدرات في البلدان المعنية وطالبوا بأن يقتصر تقييم حالة المخدرات وتدابير مكافحتها على هيئات الأمم المتحدة الموكل إليها مسؤوليات التقييم.

٤٠ - ولمنظومة الأمم المتحدة دور حاسم عليها أن تقوم به في التصدي للتهديد العالمي لخطر إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها خاصة عند اعتماد وتنفيذ المعايير والمبادئ المتفق عليها، وينبغي أن تشكل مسألة المخدرات شاغلا له أولوية بالنسبة لجميع وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة ذات الصلة فضلا عن المؤسسات المالية الدولية.

٤١ - وقوبل بالترحاب الإجراء الذي اتخذته مؤخرا لجنة التنسيق الإدارية لضمان زيادة التزام الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق والمؤسسات المالية الدولية بأن تُدمج البعد المتعلق بالمخدرات في برامج عملها.

٤٢ - وتوفر خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات أداة حيوية لتنسيق وتعزيز أنشطة مراقبة المخدرات داخل المنظومة. وتناول حاليا عدد متزايد من الوكالات في منظومة الأمم المتحدة مسألة المخدرات كل في نطاق اختصاصه. ويمثل التنسيق المشترك بين الوكالات مساهمة هامة في محاربة المخدرات غير المشروعة على الصعيد الدولي. وينبغي تعزيز المهام التنسيقية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات على مستوى السياسة العامة والمستوى التنفيذي لضمان تمكن منظومة الأمم المتحدة من توفير استجابة متضافرة للتصدي لمشكلة المخدرات. ومن المهم أيضا

مواصلة التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) وفرقة العمل المعنية بالاجراءات المالية وسائر الهيئات خارج منظومة الأمم المتحدة التي لها وظائف هامة في التصدي لأخطار المخدرات بجوانبها المختلفة فضلا عن استمرار التعاون بين تلك الهيئات.

٤٣ - وتعتبر الموارد المحدودة والمخفضة المتاحة لبرنامج مكافحة المخدرات من الميزانية العادية للأمم المتحدة غير كافية لتلبية الطلبات التي يتلقاها البرنامج. كما أن الاعتماد على عدد محدود من البلدان في تقديم التبرعات وانخفاض التبرعات المخصصة للأغراض العامة، وضع البرنامج في موقف ضعيف. وينبغي تزويد البرنامج بموارد كافية لتنفيذ ولاياته، وليصبح مركزا من مراكز الخبرة الرفيعة يركز على السياسات وتنفيذها. ومن الضروري، في الأجل القصير، أن يتحمل عدد أكبر من البلدان مسؤوليته إزاء الحالة المالية للبرنامج. ويمكن أن تظهر البلدان التزامها إزاء البرنامج عن طريق تزويده بموارد تتناسب مع ولايته وممارسة المسؤولية فيما يتعلق بإدارته.

٤٤ - وكان هناك تأييد قوي للاقتراح المنبثق عن لجنة المخدرات بشأن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في ١٩٩٨. وينبغي أن تسهم هذه الدورة في إعادة تأكيد الالتزام بالمراقبة الوطنية والدولية للمخدرات بوصفها أولوية عليا وكوسيلة للتمكين من التوصل إلى اتفاق حول تدابير تعزيز المراقبة الدولية للمخدرات على أساس تقاسم المسؤولية، وأعلن عدد من الحكومات أن هذه الدورة ستتيح أيضا الفرصة للنظر في التدابير اللازمة لتحسين أداء الهيئات الحكومية الدولية والتقنية لوظائفها المشاركة في أنشطة المراقبة الدولية للمخدرات. وأشار بعض المتكلمين إلى أنه يمكن للجمعية العامة، في هذه المناسبة، إيلاء اهتمام خاص لقضايا مثل مراقبة السلائف وإساءة استعمال المنشطات وسلائفها والاتجار بها، ومكافحة غسل الأموال. وتعد المشاركة الفعالة من جانب جميع الدول والوكالات في التحضير للدورة الاستثنائية أساسية لتهيئة الزخم والدعم السياسي اللازمين لهذه الدورة الاستثنائية. ويسهم الجزء الرفيع المستوى في التحضير لها، ويمكن للمجلس أن يقدم مساهمة أخرى في العملية التحضيرية.

الاستنتاجـــات

٤٥ - ترد فيما يلي بعض الاستنتاجات الرئيسية المنبثقة عن الجزء الرفيع المستوى:

- تأكيد الأولوية العليا التي توليها الدول للمراقبة الدولية للمخدرات؛ والاصرار على اتخاذ إجراء متضافر على المستوى المتعدد الأطراف وضمان الامتثال العالمي للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

- إعادة تأكيد الالتزام بأن تظل مراقبة المخدرات إحدى الأولويات العليا في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠.

- النظر في اتخاذ تدابير مناسبة لتحسين قيام الهيئات الحكومية الدولية والتقنية المشتركة في المراقبة الدولية للمخدرات بأداء وظائفها.

- إعادة تأكيد الدور القيادي والتنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، لا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وتزويد البرنامج بالموارد اللازمة للقيام بوظيفته القيادية والتنسيقية وفقا لما دعت إليه الجمعية العامة.

- معالجة المسائل المتعلقة بالتعاون في مجال مراقبة المخدرات داخل مجالس إدارة الوكالات والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وفي المؤسسات المالية الدولية.

- تحسين وتعزيز النظام الحكومي الدولي المسؤول عن تقييم تنفيذ صكوك مراقبة المخدرات، بدعم من الدول الأعضاء.

- تعبئة وإقامة شراكات قوية مع جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وخاصة المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات القاعدة المجتمعية والاتحادات الرياضية والقطاع الخاص.

- التنفيذ العملي لصكوك مراقبة المخدرات عن طريق اعتماد القوانين المناسبة وإنشاء مؤسسات لإنفاذها على الصعيد الوطني وفقا للسياسات والأولويات الوطنية.

- اعتماد خطط رئيسية للمراقبة الوطنية للمخدرات تستند إلى نهج متوازن يعطي أهمية متساوية لتدابير الحد من الطلب على المخدرات غير المشروعة وتدابير تقليل المعروض منها.

- اعتماد وإنشاء آليات مناسبة للتنسيق على الصعيد الوطني ومنحها السلطة القانونية والسياسية اللازمة.

- تشجيع اتفاقات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها.

- تخصيص موارد على الصعيد الوطني تتناسب مع بعد مشكلة المخدرات وخطورتها المعترف بهما، والاعتراف بضرورة التعاون الدولي والمساعدة الدولية في هذا الصدد.

- - - - -